Entrepreneurship Journal for Finance and Business (EJFB)
2026, VOL. 07, Special Issue (1), 65-78, E-ISSN: 2709-4251, P-ISSN: 2708-8790
DOI: https://doi.org/10.56967/ejfb2026950

The role of artificial intelligence technologies in improving the quality of government financial reports, thereby enhancing the efficiency of resource allocation for poverty reduction programs in Iraq

Basim R. Al-Khazraji[1*], Maram F. Al-Absi[2]
[1]Department of Accounting, College of Administration and Economics, Tikrit University, Salahaddin, Iraq
[2]Business Administration, Al-Hadara Private University College, Salahaddin, Iraq
basim99@tu.edu.iq , maram@alimamunc.edu.iq

Article information:
Published: 30–09– 2026

Corresponding author:
Basim R. Al-Khazraji
basim99@tu.edu.iq

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Abstract:

This research aimed to highlight the role of artificial intelligence (AI) technologies in improving the quality of government financial reports to support the efficient allocation of resources for poverty reduction programs. To achieve this goal, the researchers adopted descriptive and analytical methodologies to theoretically characterize the research variables, prepare the practical component, and analyze the data collected on the research problem using the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS). Data was collected on the main research variables: AI technologies (using the Digital Transformation Index), the Government Support Index, and the Poverty Rate. The Unemployment Rate was used as a control variable, given its direct impact on poverty. The study reached several conclusions, most notably that the Digital Transformation Index plays a role in poverty reduction by improving financial reporting and enhancing resource management efficiency. The Government Support Index did not show a significant impact, reflecting the inefficiency of resource allocation. The research recommended increasing reliance on AI technologies in this field to ensure the proper reallocation and distribution of resources to those in need, thereby addressing the problem of poverty in Iraq.

Keywords: Artificial Intelligence Technologies, Government Financial Reports, Resource Allocation, Poverty Rate

Conclusions:

Any financial statement or report is an important document if it enables decision-makers to assess the effectiveness of government support programs and identify any deviations or waste of allocated funds. The effective application of artificial intelligence requires advanced technological infrastructure and skilled human resources in AI and data analysis. Furthermore, the application of AI technologies poses significant ethical challenges, leading to decreased public trust in the government and raising concerns about fairness.

مجلة الريادة للمال والاعمال
2026، المجلد السابع العدد الخاص (1)، الصفحات 65-78

دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة التقارير المالية الحكومية بما يعزز كفاءة تخصيص الموارد لبرامج الحد من الفقر في العراق

باسم رشيد الخزرجي*[1]، مرام فايزالعبسي[2]
[1]قسم المحاسبة، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة تكريت، صلاح الدين، العراق
[2]ادارة الاعمال، كلية الحضارة الجامعة الاهلية، صلاح الدين، العراق
maram@alimamunc.edu.iq ، basim99@tu.edu.iq

معلومات البحث:
- تاريخ النشر: 30-09-2026

المؤلف المراسل:
باسم رشيد علي الخزرجي
basim99@tu.edu.iq

هذا العمل مرخص بموجب المشاع الإبداعي نسب المصنف 4.0 دولي(CC BY 4.0)

المستخلص:

هدف البحث الى ابراز دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة التقارير المالية الحكومية لدعم كفاءة تخصيص الموارد لبرامج الحد من الفقر, وفي سبيل تحقيق هذا الهدف اعتمد الباحثان على المنهجين الوصفي والتحليلي لتوصيف متغيرات البحث نظرياً واعداد الجانب العملي وتحليل البيانات التي تم جمعها حول المشكلة محل البحث وتحليلها بالبرنامج الاحصائي (SPSS) واستخراج النتائج منها, اذ تم جمع بيانات حول متغيرات البحث الرئيسة (تقنيات الذكاء الاصطناعي بالاستعانة بمؤشر التحول الرقمي, ومؤشر الدعم الحكومي, ومعدل الفقر, بالاضافة الى الاستعانة بمعدل البطالة كمتغير ضابط كونه من المؤشرات ذات التأثير المباشر في الفقر, وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها؛ أن مؤشر التحول الرقمي له دور في الحد من الفقر من خلال تحسين اعداد التقارير المالية وتعزيز كفاءة إدارة الموارد. ان مؤشر الدعم الحكومي لم يظهر تأثيرًا معنويًا، وهو ما يعكس ضعف كفاءة تخصيص الموارد. وقد اوصى البحث بأن يتم زيادة الاعتماد على تقنيات الذكاء الاصطناعي في هذا المجال حتى يتم اعادة تخصيص وتوزيع الموارد بشكل صحيح على الفئات التي تحتاجه من اجل احتواء مشكلة الفقر في العراق.

الكلمات المفتاحية: تقنيات الذكاء الاصطناعي, التقارير المالية الحكومية, تخصيص الموارد, معدل الفقر.

المقدمة:

تعد سياسات الدعم الحكومي من أبرز السياسات المعتمدة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وان اختلفت الأساليب أو المنهجيات المطبقة، وذلك حسب طبيعة النظام الاقتصادي السائد في كل بلد، وهذه السياسات هدفها التخفيف من حدة التباين في مستويات الدخل، وإعادة توزيع الدخل لصالح ذوي الدخول المحدودة ولاسيما الفقراء منهم، عن طريق اعتماد شبكة من الانظمة التي تكون بمجملها برامج الدعم الحكومي والتي تعد أداة مهمة للتخفيف من كاهل الطبقات الفقيرة او شبه الفقيرة.

وفي هذا السياق وفي ظل التطور التكنولوجي الذي شهده العالم في الفترة الاخيرة برز الذكاء الاصطناعي بتقنياته المختلفة كأحد اهم الأدوات التكنولوجية التي يمكن الاعتماد عليها في رفع كفاءة الأداء المؤسسي للقطاع العام ومواجهة التحديات المعاصرة والتي منها كما اشرنا مشكلة الفقر في العراق والتي ارتفعت الى مستويات عالية بدأت تقلق الحكومة والمجتمع العراقي على حد سواء. وذلك بما تحمله التقنيات من امكانيات هائلة في قدرتها على محاكاة الذكاء البشري في الآلات المُبرمجة للتفكير والتصرف كالبشر, إذ صُممت هذه الآلات للتعلم من التجربة، والتكيف مع المدخلات الجديدة، بالاضافة الى أداء المهام التي تتطلب عادةً ذكاءً بشريًا.

واعتماداً على امكانيات هذه التقنيات يمكن ان يؤدي الذكاء الاصطناعي دورًا مهمًا في تعزيز جودة التقارير المالية الحكومية، بما يدعم مبادئ الشفافية والمساءلة ويعزز ثقة المجتمع في إدارة المال العام, هذا من جهه, ومن جهة اخرى فأن الحكومة امامها العديد من التحديات فيما يخص تخصيص الموارد بشكل كفوء وبما يحقق برامج التنمية المستدامة للمجتمع ويحقق اهدافها المتمثلة بمعالجة المشكلات (الاقتصادية والاجتماعية) والتي من ابرزها مشكلة الفقر.

مشكلة البحث:

يواجه العراق تحديات معاصرة تتفاقم يوماً بعد يوم تتمثل بآفة الفقر وما يترتب عليها من مشكلات تنعكس سلباً ليس على الافراد فقط وانما على المجتمع ككل, ومن اجل مواجهة هذه المشكلة ومحاولة السيطرة عليها او على الاقل الحد منها فقد أصبحت الحكومة العراقية مطالبة بشكل اكبر في تطوير اساليبها الخاصة بإدارة مواردها العامة ورفع تعزيز كفاءة الانظمة المالية التي تستخدمها بما ينسجم مع متطلبات الشفافية والمساءلة وتحسين جودة التقارير المالية مما يسهم في دعم كفاءة تخصيص الموارد وتوزيعها بشكل صحيح. وبما ان الاساليب التقليدية في الإدارة المالية الحكومية أصبحت غير كافيًة لمواجهة التحديات المعاصرة في ظل تزايد حجم البيانات المالية والتعقيد المتزايد للعمليات الإدارية المختلفة, وبالتالي اصبحت الحاجة ملحة لن يتم الاعتماد على اساليب حديثة يتم توظيفها في هذا المجال. وعليه, يمكن صياغة المشكلة بالسؤال البحثي الاتي: ما هو الدور الذي يمكن ان تقوم به تقنيات الذكاء

الاصطناعي في تحسين جودة التقارير المالية الحكومية لدعم كفاءة تخصيص الموارد وامكانية توظيفها في برامج الدعم الحكومي للحد من الفقر في العراق؟

1. أهمية البحث:

يمكن توضيح الاهمية من جانبين هما:

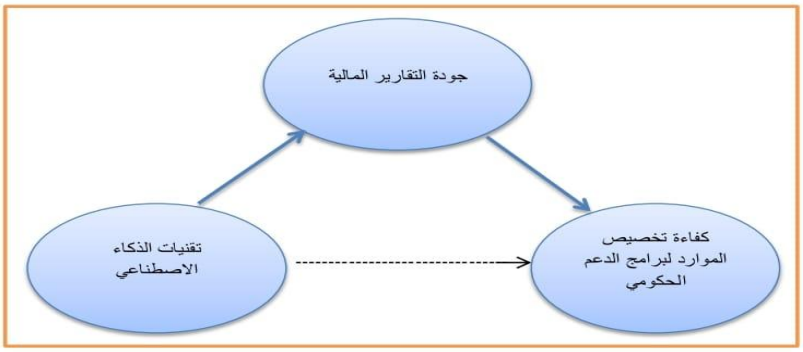
- **الجانب العلمي:** يأمل الباحثان ان يكون هذا البحث اضافة علمية تسهم في اثراء الأدبيات المحاسبية والإدارية المتعلقة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي في القطاع الحكومي، ولا سيما المجال محل البحث.
- **الجانب العملي:** يسعى الباحثان من خلال الجانب العملي للبحث وتحليل البيانات تحديد كيفية تأثر إعداد التقارير المالية الحكومية بتقنيات الذكاء الاصطناعي، والى اي مدى يسهم التحول الرقمي في رفع مستوى الدقة والشفافية والموثوقية في المعلومات المالية مما يؤثر في تخصيص موارد الدولة بشكل صحيح مما ينعكس ايجاباً على مسألة الحد من الفقر في العراق.

2. أهداف البحث:

تمثل الهدف الرئيس للبحث في التعرف على الدور الذي يمكن ان تقوم به تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة التقارير المالية الحكومية ودعم كفاءة تخصيص الموارد لبرامج الدعم الحكومي للحد من الفقر في العراق.

3. أسلوب البحث:

اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي في الجانب النظري والذي يهتم بتوصيف الظاهرة محل البحث من خلال توصيفها بشكل دقيق بالاعتماد على مجموعة من المصادر العلمية الحديثة والمرتبطة بشكل مباشر بمتغيرات البحث مما اسهم في انجاز الاطار النظري الخاص بالبحث. كما اعتمد الباحثان على المنهج التحليلي في الدراسة العملية من خلال جمع البيانات المرتبطة بمتغيرات البحث عن طريق زيارة المواقع الرسمية للمؤسسات الحكومية ذات العلاقة.



الشكل (1): انموذج البحث
المصدر: من اعداد الباحثان

الاطار النظري

المحور الأول: تقنيات الذكاء الاصطناعي

1. مفهوم الذكاء الاصطناعي

يُعد الذكاء الاصطناعي من المجالات ذات التخصصات المتعددة اذ يشمل مجموعة من التقنيات أهمها (التعلم الآلي، والتعلم العميق، ومعالجة اللغة الطبيعية) لإنشاء أنظمة قادرة على أداء مهام مثل التعرف على الكلام، واتخاذ القرارات، وحل المشكلات, إذ تعمل على, حل المشكلات المعقدة، وأداء المهام التي تتطلب عادةً ذكاءً بشريًا. (Igbokwe et al., 2025: 54) وقد وصفته دراسة (Ibitoye et al., 2025: 3037) بأنه "إمكانات آلية تحاكي السلوك البشري لغرض التفكير وتنفيذ المهام. يشمل ذلك إمكانيات مثل معالجة البيانات، والأتمتة، وتحسين تخصيص الموارد.

كما عرف بأنه "تصميم لأنظمة حاسوبية قادرة على أداء مهام تتطلب تقليديًا ذكاءً بشريًا، أي التفكير والتعلم وحل المشكلات". واذا ما تناولناه في سياق الحوكمة، فإن تقنيات الذكاء الاصطناعي تستخدم بشكل تدريجيً لتحسين عمليات صنع القرار، وتنفيذ السياسات، وتقديم الخدمات الحكومية. (Eradiri et al., 2024: 113) وفي مجال المحاسبة، بينت دراسة (Rajput & Katamba, 2024: 5517) ان الذكاء الاصطناعي يعد ذا أهمية خاصة في أتمتة المهام المتكررة مثل مطابقة المعاملات، ومعالجة الفواتير، والتحقق من الامتثال، مما يقلل الأخطاء ويزيد كفاءة الاداء المالي وهو ما ينعكس ايجاباً على ادارة موارد الدولة بشكل صحيح.

وجد الباحثان العديد من التعاريف التي تناولت الذكاء الاصطناعي وتبين لهما محاولة كل باحث التركيز على نقطة اساسية او جانب معين من مفهوم الذكاء الاصطناعي من خلال التعريف الذي يتم طرحه, وقد اكتفى الباحثان بما ذكراه من تعاريف في اعلاه كونها اكثر شمولاً ودقه من مجموعة التعاريف التي تم الاطلاع عليها بنظرهما.

2. تقنيات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي

إن للذكاء الاصطناعي دورًا مهماً في العديد من العمليات الإدارية والمالية, فمن خلال الاستفادة من خوارزميات هذه التقنيات تستطيع أنظمته معالجة كميات هائلة من البيانات

بكفاءة، مما يقلل الوقت والجهد اللازمين لمهام مثل إدارة المستندات وحفظ السجلات وتحليل البيانات. (Igbokwe et al., 2025: 54) وأوضحت الدراسات إن اهم التقنيات التي ترتبط باعداد التقارير المالية هي: (Zwaid & Mohammed, 2023: 475) (Touitou, 2025: 969)

- **أنظمة الخبراء:** نوع من الأنظمة القائمة على المعرفة، حيث تُستخدم قاعدة بياناتها من خلال المعرفة المستمدة من الخبراء، والتي يتم إعدادها وتخزينها، وتشمل التدريب، والحقائق، والممارسات المهنية وغيرها والتي يُرجع إليها عند اتخاذ القرارات وإنجاز المهام المختلفة.
- **لغة أوامر التدقيق:** وهي أداة تُمكّن المدققين من تحليل كميات كبيرة من البيانات من أنواع ملفات مختلفة، وتحديد أي انحرافات قد تشير إلى الاحتيال أو غيرها من المجالات.
- **التعلم الآلي:** تقنية متقدمة تُمكّن الأنظمة من التعلم الذاتي وتطوير قدراتها من خلال التجربة. اذ يحلل النظام المشكلات، ويبحث عن الحلول المناسبة، ويتعلم من الإخفاقات لإيجاد بدائل ناجحة. وتتميز بقدرتها على تخزين النماذج الناجحة لاستخدامها لاحقًا، واكتساب المهارات من الخبرات، وتحسين الأداء تلقائيًا.
- **التعلم العميق:** التعلم العميق تقنية متقدمة في مجال الذكاء الاصطناعي تعتمد على خوارزميات تحاكي الشبكات العصبية البشرية، قادرة على معالجة بيانات ضخمة، واستخراج أنماط معقدة، والتعلم بأقل قدر من الإشراف البشري.
- **الشبكات العصبية:** تُعدّ الشبكات العصبية أساس الذكاء الاصطناعي، إذ تُحاكي وظائف الدماغ البشري، مما يُمكّن الحواسيب من التعلّم وأداء وظائف معقدة، ويعزز قدرة الأجهزة على محاكاة الإدراك البشري, من خلال تحليل أنماط المعاملات المالية والكشف عن الاحتيال والمخالفات.
- **تحليلات البيانات الضخمة:** لتحليل كميات هائلة من البيانات المالية واكتشاف الأنماط والاتجاهات التي قد لا تكون واضحة من خلال الطرق التقليدية.
- **معالجة اللغة الطبيعية:** تُمكّن معالجة اللغة الطبيعية أجهزة الكمبيوتر من فهم وتحليل النصوص والتقارير المالية باستخدام التعلم الآلي، مما يُسهّل استخلاص المعلومات المهمة ويُحسّن التفاعل بين الإنسان والآلة.

المحور الثاني: التقارير المالية الحكومية وكفاءة تخصيص الموارد

1. اعداد التقارير المالية

إن المعلومات المالية المستمدة من التقارير المالية تمثل دورًا هامًا للإدارة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية لنجاح المؤسسة. لأن التقارير المالية الدقيقة توفر صورة واضحة ودقيقة عن الحالة المالية للمؤسسة وأدائها على المدى الطويل. ومع ذلك، فإن الطرق التقليدية لإعداد التقارير المالية عادةً ما تواجه أخطاء بشرية، وأوجه قصور، وتنازلات، وتحيزات وغير ذلك. وعليه فمن الضروري البحث عن اساليب حديثة يمكن من خلالها اعداد تقارير بجودة عالية وهو ما يمكن ان يتم الحصول عليه من خلال تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي والتي أظهرت قدرات جديدة غيرت طريقة معالجة المعلومات المحاسبية مما يعزز دقة التقارير المالية. (Neiroukh & Çağlar, 2025: 2)

وقد تطورت التقارير المالية في القطاع العام لتصبح ركيزة أساسية للحوكمة، وهو ما يضمن المساءلة والشفافية في إدارة الأموال العامة. (Celestin, 2015: 573) كما ان ضمان ان تكون المعلومات دقيقة وعالية الجودة من الضروريات بالغة الأهمية في سياقات الاستدامة، اذ يجب أن تكون الالتزامات البيئية، والإفصاحات عن النفقات الاجتماعية قابلة للقياس الكمي ومدعومة بوثائق قابلة للتتبع. (Neiroukh & Çağlar, 2025: 4)

كما اوضحت دراسة (Yamani, 2025: 238) إن الأشكال التقليدية للتقارير المالية الحكومية ليست فعالة جدًا في تنظيم أو دمج المعلومات المالية المعقدة وسريعة التغير وذات الحجم الكبير. وبالتالي فإن تقنيات الذكاء الاصطناعي، توفر قدرةً جديدةً وفعّالةً على تعزيز الشفافية والاتساق وتحسين جودة التنبؤات في الإفصاحات المالية.

وهنا يرى الباحثان, انه كلما توسع دور تقنيات الذكاء الاصطناعي ليشمل قطاعات متنوعة، سيؤدي الى تحسيّن الأداء المؤسسي واعداد التقارير المالية الحكومية بشكل اكثر شفافية وموثوقية ويدعم كفاءة تخصيص الموارد. لكن وفي ظل هذا السياق جاءت دراسة (Boumedyen & Keche, 2025: 281) لتؤكد انه ومن اجل ضمان التنفيذ الفعال والمستدام من اجل تحقيق ما تم ذكره في اعلاه ضرورة ان يتم التغلب على التحديات المختلفة مثل جاهزية البنية التحتية، والامتثال التنظيمي، والاعتبارات الأخلاقية، وغير ذلك من المعوقات التي تحد من الاستخدام الفعال لتقنيات الذكاء الاصناعي في هذا المجال.

2. انواع القوائم والتقارير المالية الحكومية

جاء في دراسة (Kadhim et al. 2020:584) ان القوائم والتقارير المالية التي يتم اعدادها من قبل المؤسسات الحكومية طبقاً للنظام المحاسبي الموحد او الحكومي المتبع تتمثل بالاتي:

- **القوائم المالية ذات الغرض العام:** يظهر هذا النوع من القوائم معلومات عن المركز المالي للمؤسسات الحكومية ونتائج عملياتها من خلال الاعتماد على الأساس المحاسبي المناسب، كما قد تقوم بتوفير مجموعة من المعلومات الخاصة بمدى المطابقة والأداء.
- **تقارير المطابقة:** هذه التقارير مهمتها الاساسية وصف وضع الحكومة المالي بشكل عام ونتائج عملياتها وفقًا للأساس المحاسبي المتبع، ويمكن أن يتضمن معلومات عن المطابقة والأداء بشكل إجمالي.
- **تقارير الأداء:** تحتوي هذه التقارير معلومات عن مدى تحقيق البرامج والأنشطة للأهداف المخططة، مع الاخذ بأوجه الاقتصاد والكفاءة، ومن الممكن ان تحتوي هذه التقارير على مجموعة من المؤشرات والمعايير

المستخدمة في المقارنة المالية وغير المالية كما تساعد المستخدمين لها على فهم الحاضر والتخطيط للمستقبل.

- **تقارير مالية خاصة:** وهي جميع التقارير الخاصة بالمؤسسات الحكومية, اذ تتضمن جميع الانشطة التي تمارسها بالاضافة الى البرامج المالية التي تقوم بها.

يرى الباحثان, ان اي قائمة او تقرير مالي يصدر من المؤسسات الحكومية ذات الصلة بموضوع الفقر والحد منه في العراق هي وثيقة مهمة اذا ما كانت هذه التقارير المالية تمكن القائمون على صناعة القرار من امكانية تقييم كفاءة برامج الدعم الحكومي بالاضافة الى تحديد اي انحرافات او عمليات هدر في الأموال المخصصة, ومن ثم القيام بتوجيه الاموال بشكل افضل نحو مجموعة البرامج ذات التأثير الاكبر, كما انها ستسهم وبلا شك في رفع القدرة على الرقابة وتعزيز المساءلة مما يمكن من وصول الدعم الحكومي لمستحقيه بالشكل المطلوب وهو ما سيقلل من مستويات الفقر في العراق.

3. دعم كفاءة تخصيص الموارد

ان الانظمة المالية في المؤسسات الحكومية بحاجة الى ان يتم تحويلها من الانظمة التقليدية الى الانظمة التقنية الحديثة لمواكبة التطورات الحديثة وهذا ما تمت الاشارة اليه سابقآ في سياق البحث, وبما ان هناك العديد من التغيرات البيئية والتقدم المتزايد في مجال تكنولوجيا المعلومات فقد اصبح من السهل ان يتم اجراء هذا التحول المطلوب. وادارة الموارد هي محور مهم من المحاور التي يتم الاعتماد عليها في عملية تطبيق الشفافية وتحقيق كفاءة العمليات المالية الحكومية. وعليه، فإن الاستخدام الأمثل لهذه الموارد خصوصآ ما يخص موضوع تراكم السيولة ومحاولة تجنب هذه الحالة هو من الاولويات التي تسعى اليها الحكومة لأهميتها البالغة. ولذلك فإن هذه التطبيقات هي فرصةً كبيرة لتحقيق فعالية أكبر في إدارة الموارد. ويمكن تحقيق ذلك من خلال : (Shirzad, & Rahmani, 2024: 66)

- منع تراكم الموارد المالية الحكومية وتعزيز الانضباط المالي.
- ضمان الشفافية المالية والكشف عن المخاطر والاحتيال.
- مراقبة جودة البيانات المالية واستخراج البيانات المخفية.
- إدارة المحاسبة والتقارير المالية في القطاع العام.
- تخصيص موارد الميزانية بكفاءة وفعالية.
- تعزيز النظام المالي والمحاسبي.
- إدارة السيولة وإدارة الديون.

وفي نفس السياق, اشارت دراسة (Ali et al., 2026: 135) أن تقنيات الذكاء الاصطناعي يمكن أن تجعل الحكومات أكثر فعالية عن طريق (زيادة كفاءتها، وتقليل الأخطاء البشرية، وجعل القرارات في مجال الحكم أكثر اتساقًا واستنادًا إلى البيانات). كما انه يمكن استخدام الأنظمة القائمة على الذكاء الاصطناعي للمساعدة في تحليل السياسات وأتمتة العمليات الإدارية المتكررة، بالاضافة الى تقديم معلومات تنبؤية تساعد الادارات على توزيع مواردهم والاستجابة للمتطلبات المجتمعية. وذلك من خلال استغلال القدرات يمكن أن تُحسّن أداء الإدارة من خلال تبسيط العمليات وتعزيز الرقابة الاستراتيجية.

4. استراتيجية تطبيق الذكاء الاصطناعي في التقارير المالية الحكومية

لقد ترتب على التقارب بين الابتكار التكنولوجي والإصلاح الاقتصادي في السنوات الاخيرة إلى حدوث تطورات عديدة على المستوى المالي العالمي من ابرزها دمج الذكاء الاصطناعي في ممارسات إعداد التقارير المالية، لا سيما في الاقتصادات الناشئة التي تشهد إصلاحات واسعة النطاق. (Yamani, 2025: 237) ومن اجل ان يتم تطبيق الذكاء الاصطناعي بشكل ناجح في التقارير المالية الحكومية فقد اوضحت دراسة (Ajiga, 2021: 886) انه يجب ان يكون هناك منهج استراتيجي يتضمن مجموعة من الاجراءات أهمها:

- ان تكون المؤسسة مستعدة لدمج الذكاء الاصطناعي في عملياتها المالية.
- توفير الموارد والكفاءات والالتزام التنظيمي اللازمين لاعتماده بنجاح.
- اختبارًات متكررً من خلال برامج تجريبية.
- استثمارات ضخمة في البنية التحتية.
- مستوى عالي من التخطيط الدقيق.
- وجود إدارة فعّالة للتغيير.

ومن اجل تطبيق الاستراتيجية اللازمة لتطبيق الذكاء الاصطناعي فإننا نحتاج العناصر الرئيسية التالية؛ (تقييم الجاهزية, والاستثمار في البنية التحتية والكفاءات, وإدارة التغيير, والتوسع من خلال برامج تجريبية). وقبل ان يتم الشروع في تطبيق أدوات الذكاء الاصطناعي في التقارير المالية على المؤسسة ان تقوم بإجراء تقييم شامل للجاهزية من خلال؛ (تقييم الوضع الحالي لعمليات إعداد التقارير المالية, والبنية التحتية التقنية, والقدرات التنظيمية).

كما اوضحت نفس الدراسة إن أبرز تطبيقات الذكاء الاصطناعي وأكثرها تأثيرًا في مجال إعداد التقارير المالية، أتمتة إدخال البيانات والتحقق منها، ولا سيما تلك المدعومة بالتعلم الآلي وأتمتة العمليات الروبوتية، اذ يمكنها استيعاب كميات هائلة من البيانات المنظمة وغير المنظمة من مصادر متنوعة، وتعبئة قواعد البيانات المالية تلقائيًا. إضافةً إلى ذلك، يمكن التحقق من صحة البيانات المدخلة بمقارنتها بالسجلات التاريخية وقواعد العمل وقواعد البيانات الخارجية، مما يقلل الأخطاء ويزيد من اتساق الأرقام المُبلغ عنها.

وفي هذا السياق اوضحت دراسة (Priyadi & Arwani, 2024: 55) ان الذكاء الاصطناعي بتقنياته المختلفة لا يُقدّم الكفاءة التشغيلية فحسب، بل يُوفّر أيضًا قدراتٍ تحليليةً تُعزّز عملية صنع القرار. وبالتالي, يمكن القول ان القطاع العام يجب ان يتحول الى ان يكون اكثر رقمنة من ذي قبل لكن هذا التحول يواجه العديد من الصعوبات والمعوقات التي تقف عقبات أمامه والتي من اهمها:

- القيود البنيوية والتنظيمية في المؤسسات الحكومية التي قد تحد من مرونة تطبيق الابتكارات التكنولوجية.

- المخاوف الأخلاقية مرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي مثل احتمال التحيّز في الخوارزميات أو التأثير السلبي على بعض فئات المجتمع.
- الحاجة إلى أطر تشريعية وتنظيمية واضحة لضمان الاستخدام المسؤول والشفاف لتقنيات الذكاء الاصطناعي.

كما ان لدراسة (Priyadi & Arwani, 2024: 60) رأي اخر يتمثل في ان التطبيق الفعال للذكاء الاصطناعي يتطلب بنية تحتية تكنولوجية متقدمة وموارد بشرية ماهرة في الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات. ويشكل ذلك تحديًا خاصًا للعديد من مؤسسات المالية العامة التي قد لا تكون مجهزة بالكامل بالبنية التحتية أو المهارات اللازمة.

5. علاقة الذكاء الاصطناعي بالتقارير المالية الحكومية

اشارت دراسة (Mwachikoka, 2024: 1752) ان العلاقة بين تقنيات الذكاء الاصطناعي واعداد التقارير المالية يمكن ان التعرف عليها من خلال تحديد مزايا هذه العلاقة والتي يمكن اجمالها بالاتي:

- **كفاءة التكلفة:** ان ادخال الاتمتة في اعداد التقارير المالية يؤدي إلى توفير كبير في حجم التكاليف من خلال تقليل الحاجة إلى موارد بشرية كبيرة، وهو ما يسمح للأدارة المالية التركيز على التحليل الاستراتيجي واتخاذ القرارات.
- **إعداد التقارير في الوقت الفعلي:** تسمح الاتمتة من معالجة البيانات في الوقت الفعلي، مما يمكن المؤسسات بإنشاء تقارير مالية عند الطلب, وهو ما يساعد المؤسسات بالاستجابة بشكل سريع لتغيرات الأداء،وبالتالي ضمان حصول أصحاب المصلحة على أحدث المعلومات.
- **تحسين دقة البيانات:** من خلال استخدام خوارزميات الذكاء الاصطناعي يمكن معالجة كميات ضخمة من البيانات بدقة، وهو ما يقلل من احتمالية الخطأ البشري، فمثلاً يمكن لأنظمة إدخال البيانات الآلية تقليل أخطاء النسخ.
- **التحليلات التنبؤية:** ان استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي يمكن المؤسسة من تحليل البيانات التاريخية لتوظيفها في التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية، وبالتالي تحسين دقة التقارير بشكل عام.

يتفق الباحثان مع دراسة (Ibitoye et al., 2025: 3037) ان هذه الإمكانيات هي الدافع وراء ابتكار الذكاء الاصطناعي بتقنياته المختلفة اذ تعزز تقنياته الابتكار من خلال تسريع المعرفة والخبرة التقنية، وبالتالي زيادة القدرة على الاستيعاب وتحليل البيانات واستخراج المعلومات التي تساعد في اتخاذ القرارات المختلفة والتي يمكن ان يكون من ضمنها وكما يرى الباحثان قرارات دعم البرامج الحكومية للحد من مشكلة الفقر في العراق.

6. علاقة الذكاء الاصطناعي بكفاءة تخصيص الموارد الحكومية

تعتمد بعض الحكومات على الذكاء الاصطناعي بتقنياته المختلفة لدعم صنع السياسات والتخطيط للبنية التحتية من خلال التخصيص الامثل لمواردها. (Karami et al., 2025)

وما يهمنا هنا هو دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في عملية دعم كفاءة تخصيص الموارد الحكومية والذي اشارت اليه دراسة (Ibitoye et al., 2025: 3030) والمتمثل بالاتي:

- **التنبؤ بالميزانية وتحسينها:** تحلل النماذج التنبؤية بيانات الميزانية التاريخية، ومؤشرات الاقتصاد الكلي، والمتغيرات الخارجية لإنشاء تنبؤات دقيقة للإيرادات والنفقات. كما يتم التحديث ديناميكيًا مع وصول بيانات جديدة، مما يُمكّن الحكومات من تعديل الميزانيات بشكل استباقي. كما تساعد الخوارزميات التحسين في تخصيص الأموال لتعظيم العوائد الاجتماعية.
- **كشف الاحتيال والنزاهة المالية:** تكشف نماذج التعلم الآلي عن الحالات الشاذة التي تدل على الاحتيال أو سوء الإدارة من خلال تحليل أنماط المعاملات. وتستخرج تقنيات معالجة اللغة الطبيعية رؤى من البيانات غير المهيكلة مثل العقود والإفصاحات المالية، وتُشير إلى التناقضات وانتهاكات الامتثال.
- **العمليات المالية المؤتمتة:** تعمل أتمتة العمليات الروبوتية على تبسيط المهام المتكررة، بما في ذلك معالجة الفواتير، وإدارة الرواتب، وإجراء فحوصات الامتثال. كما تقلل من الأخطاء، وتسرع أوقات المعالجة، وتوفر وقت للموظفين للتركيز على وظائف أكثر اهمية.
- **تخطيط الاستثمار وتقييم المخاطر:** تقيّم نماذج الذكاء الاصطناعي المشاريع الاستثمارية باستخدام بيانات كمية ونوعية، وتقيّم الجدوى، والعوائد المتوقعة، والمخاطر. اذ تحدد التحليلات التنبؤية الاتجاهات الاقتصادية الناشئة، مما يمكّن الحكومات من تعديل استراتيجياتها.
- **تعزيز الشفافية والمساءلة:** يسهل الذكاء الاصطناعي عرض البيانات المالية وإعداد التقارير في الوقت الفعلي، مما يتيح الوصول إليها لأصحاب المصلحة. تساهم لوحات المعلومات التفاعلية في زيادة الشفافية، مما يُمكّن المواطنين والمراجعين وصناع السياسات من تتبع النفقات والاستثمارات.

يتفق الباحثان مع الرأي الذي اعتمدته دراسة (Priyadi & Arwani, 2024: 60) والذي يبين انه من خلال الكفاءة والدقة المعززتين بالذكاء الاصطناعي، يمكن لقطاع المالية العامة تحقيق عمليات أكثر رشاقة وموثوقية أعلى للبيانات، وهو ما سيساعد وبلا شك على تحسين اساليب تخصيص الموارد واستخدامها وتعزيز الأداء المالي وهو ما سيسهم في تقديم خدمات أفضل للمجتمع تسهم في دعم البرامج الحكومية للحد من الفقر في العراق.

المحور الثالث: النظريات المحاسبية المفسرة

1. النظريات المحاسبية المفسرة

تشرح العديد من النظريات القوى الكامنة وراء تشكيل التقارير المالية في المؤسسات الحكومية, وبرز دور النظريات المحاسبية في المساءلة والشفافية وكفاءة تخصيص الموارد وبالتالي اعداد التقارير المالية, اذ اوضحت دراسة (Celestin, 2015: 575) من خلال استعراضها للنظريات كيف ان الأطر النظرية تشرح ديناميكيات إعداد التقارير المالية

في القطاع العام من خلال تقديم رؤى حول التحديات والحلول المحتملة في المحاسبة في القطاع العام, وغالباً ما تركز ادارة المؤسسات الحكومية المختلفة في عملها حول موضوعات مهمة تتمثل في المساءلة والشفافية والكفاءة في ادارة موارد الدولة والافصاح عنها وكيفية تخصيصها بطريقة تضمن ان تكون وفق النمط الصحيح للاستخدام. (Yamani, 2025: 237) كما ان النظريات توفر اسس يمكن اعتمادها في فهم التغييرات وآثارها المستقبلية في ادارة موارد الدولة, كما يمكن ان تكون منهجًا قويًا ومتينًا من الناحية النظرية لاستكشاف تأثير الذكاء الاصطناعي على التقارير المالية. وهذه النظريات يمكن استعراضها بالشكل التالي:

- **نظرية الوكالة:** تجادل هذه النظرية بأن المسؤولين العموميين (الوكلاء) موكل إليهم إدارة الموارد المالية نيابة عن دافعي الضرائب. تسلط النظرية الضوء على خطر تضارب المصالح، حيث يعطي السياسيون والبيروقراطيون الأولوية للمصالح الشخصية أو السياسية على الشفافية المالية. كما يمكن للمراقبة المالية المدعومة بالذكاء الاصطناعي وسجل البلوك تشين غير القابل للتغيير التخفيف من مشاكل الوكالة من خلال ضمان الإشراف في الوقت الفعلي وآليات الامتثال الآلية، وبالتالي تقليل فرص سوء الإدارة والفساد.
- **نظرية المؤسسات الجديدة:** تشير هذه النظرية إلى أن الحكومات تتبنى معايير إعداد التقارير المالية، مثل معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، ليس بالضرورة من أجل الكفاءة، بل لإظهار الامتثال.
- **نظرية الاعتماد على الموارد:** تنص هذه النظرية أن المنظمات، بما في ذلك الحكومات، تعتمد على موارد خارجية ويجب عليها إدارة هذه الاعتمادات بشكل استراتيجي, كما تُعدّ النظرية ذات صلة بفهم كيفية اعتماد الحكومات على التكنولوجيا والبيانات والتدفقات المالية من مختلف الجهات المعنية لكي تعمل بكفاءة.
- **النظرية المؤسسية:** هذه النظرية تفترض أن المؤسسات، بما فيها المؤسسات المالية الحكومية، تلتزم بالمعايير والقواعد والهياكل القائمة لاكتساب الشرعية وتفسر هذه النظرية سبب تبني المؤسسات الحكومية لتقنيات الذكاء الاصطناعي وتقنية سلسلة الكتل (البلوك تشين) للتوافق مع الاتجاهات العالمية في الإدارة المالية والامتثال التنظيمي.

يرى الباحثان, أن هذه النظريات تقوم بدورها في رفع كفاءة البرامج الحكومية للحد من الفقر عندما تُستخدم بوصفها إطارًا تفسيريًا وتطبيقيًا معًا؛ فهي من جهة تفسر دوافع السلوك الحكومي ومواطن القصور في إدارة المال العام، ومن جهة أخرى ترشد إلى كيفية إصلاح هذا القصور عبر تحسين جودة التقارير المالية، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وتوظيف الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات، ودعم قرارات تخصيص الموارد وفقًا لأولويات اجتماعية حقيقية. وبهذا تصبح البرامج الحكومية الموجهة للحد من الفقر أكثر استهدافًا، وأدق في توجيه الدعم، وأعلى كفاءة في استخدام الموارد، وأكثر قدرة على تحقيق أثر اجتماعي مستدام.

المحور الرابع: واقع الفقر في العراق وبرامج الدعم الحكومي

1. **واقع الفقر في العراق**

استعرضت دراسة (Hanay & Abdul Zahra, 2023: 94) واقع الفقر في العراق من خلال تأكيدها على ان ظاهرة الفقر هي من الظواهر التي بدأ بها الاهتمام منذ ثمانينيات القرن الماضي، وذلك نتيجة لتعاقب الأزمات والحروب وما ترتب عليها من فرض عقوبات اقتصادية، وهو ما انعكس سلباً على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية, كما ان حالة الفقر في العراق تمتاز بخصوصية تختلف عن غيرها من البلدان الاخرى والسبب في ذلك هو ان هذه الظاهرة ليست بسبب ضعف الموارد أو الإمكانات المالية او المادية وانما بسبب مجموعة من العوامل البنيوية والمتمثلة باستمرار النزاعات، وهيمنة السلطة على موارد الدولة، وسوء توزيعها، فضلاً عن غياب سياسات واستراتيجيات الدولة الفاعلة لمعالجة ظاهرة الفقر. وفي سياق ذلك, فقد أشارت العديد من التحليلات منذ عام 2007 إلى أن شريحة واسعة من السكان مهددة بالفقر حيث ان هذه الشريحة هي قريبة جداً من خط الفقر، وهذا ما يجعلها أكثر عرضة للتقلبات والصدمات الاقتصادية. واستناداً للبيانات المتاحة، انخفضت نسبة الفقر وفق خط الفقر الوطني من 22.4% عام 2007 إلى ما نسبته 16% عام 2013، ثم عادت للارتفاع في عام 2014 لتصل إلى 22.5% نتيجة الأوضاع الأمنية التي شهدها العراق في تلك الفترة. ثم انخفضت مجدداً في عام 2018 لتبلغ 20.5%. وعلى الرغم من هذا الانخفاض النسبي في بعض الفترات، إلا أن المستوى العام لأعداد الفقراء استمر بالارتفاع، اذ ارتفع من 6.648 مليون نسمة عام 2007 إلى 7.370 مليون نسمة عام 2018. كما انه في عام 2019 ارتفعت نسبة الفقر بشكل ملحوظ حتى وصلت إلى مستوى 31.7%، ليرتفع عدد الفقراء إلى نحو 12.680 مليون نسمة، وهو ما يأتي نتيجة ارتفاع معدلات النمو السكاني لا سيما بين الفئات الفقيرة. كما تفاقمت مشكلة الفقر في العراق مرة أخرى خلال الأزمة المركبة التي شهدها البلد في عام 2020 (الصحية والاقتصادية والسياسية)، والتي كان لها الاثر المباشر على مستويات المعيشة، خصوصاً للأسر المعتمدة على القطاع الخاص. ثم لا نغفل كذلك عن تداعيات جائحة كورونا وما صاحبها من اغلاقات واسعة ليس في العراق فقط وانما على مستوى العالم في زيادة نسبة الفقر من 26.7% عام 2020 إلى 29.6% عام 2021، ليصل عدد الفقراء إلى نحو 12.271 مليون نسمة حسب تقديرات وزارة التخطيط. كما تشير تقديرات أخرى إلى احتمال استمرار ارتفاع معدلات الفقر لتتجاوز 31%، مع زيادة عدد الفقراء إلى ما يقارب 12.8 مليون نسمة.

2. **مفهوم الفقر**

ان الفقر هو من أكبر المشكلات الاجتماعية التي تواجه مختلف البلدان سواء كانت المتقدمة او النامية, فالفقر ظاهرة مستمرة ما زالت تواجه المجتمعات على الرغم من الجهود التي بذلت وتبذل من قبل الدول المختلفة من اجل مواجهة اسباب هذه الظاهرة ومعالجتها, فالفقر وان كانت طبيعته تختلف من منطقة

الى اخرى الى انها تشترك في كونها حالة ليست فردية فقط وانما حالة اجتماعية يعيش فيها الأفراد أو الجماعات في فترة زمنية معينة، وبالتالي فهي من المشاكل المعقدة التي تواجه المهتمين وصناع السياسات. وعلى الرغم من تطور مفهوم الفقر. وقد عرف الفقر بأنه حالة "تحدث عندما يعجز الافراد الى تملك الموارد التي يمكنهم من خلالها العيش وفق للمعايير السائدة في المجتمع، مما يؤدي إلى استبعادهم من الأنشطة الطبيعية للحياة.(Cobbinah et al., 2013: 45)

3. أنواع وأسباب الفقر

جاء في دراسة (Ahmed, et al. 2024: 57) ان انواع الفقر واسبابه يمكن استعراضها من خلال الاتي:

❖ **أنواع الفقر: يمكن تحديد انواعه الى الانواع التالية**

- **الفقر المادي والفقر غير المادي:** ان مصطلح الفقر المادي يشير إلى ما إذا كان الأفراد أو الأسر لديهم الموارد الكافية لتلبية احتياجاتهم الأساسية، لذلك يتم قياسه من خلال مقارنة دخل أو استهلاك الفرد بحد معين من الدخل أو الاستهلاك، أما الفقر غير المادي فهو يشير إلى مدى الحرمان من الحصول على الاحتياجات الأساسية من السلع والخدمات كالغذاء الكافي أو المسكن أو الصرف الصحي أو ما يخص الرعاية الصحية أو قطاع التعليم.
- **فقر الحاجات الإنسانية وفقر القدرات:** ويعني حرمان الافراد من إشباع الحاجات الإنسانية والتي من أهمها التغذية الكافية والمأوى اللائق والكساء والعمل والحماية والأمان والتمتع بالحرية والمشاركة والمعرفة والصحة، أما فقر القدرات فيقصد به الحرمان واللامساواة في الفرص والقدرات، وهو أكثر اتساعاً من فقر الدخل أو اللامساواة الاقتصادية، حيث يعجز الإنسان عن امتلاك القدرات الضرورية لضمان ديمومة رفاهيته في كيانه الاجتماعي.
- **الفقر المدقع والفقر المطلق والفقر النسبي:** ان الفقر المدقع هو الحالة التي لا يقدر الإنسان من خلال دخله الوصول إلى إشباع حاجاته الغذائية من أجل تأمين عدد معين من السعرات الحرارية التي تمكنه من مواصلة حياته عند حدود معينة، أما الفقر المطلق فهي الحالة التي لا يمكن للإنسان من خلال دخله الوصول إلى إشباع حاجاته الرئيسية كالغذاء والسكن والملبس والصحة والتعليم، وهو النوع الأكثر انتشاراً في معظم الدول النامية. أما الفقر النسبي فهو مستوى فقر المرء بالنسبة للآخرين سواء داخل الأسرة أو يكون ذلك داخل البلد أو حتى بالنسبة للآخرين في بلاد مختلفة.

❖ **أسباب الفقر: للفقر أسباب عديدة نذكر أهمها:**

- **الأسباب الاقتصادية:** يعد التضخم أحد أهم الأسباب الاقتصادية للفقر كونه يؤثر ذلك على حجم الدخول الحقيقية لأفراد المجتمع، كما ان سوء توزيع الدخول والثروات هو احد الاسباب الاقتصادية.
- **الأسباب الاجتماعية:** وتتمثل بحجم الأسرة من أحد أسباب الفقر، اذ ان حجم الأسرة وارتفاع معدلات الإعالة تؤدي إلى زيادة الأعباء على نفقات الأسرة.
- **الأسباب السياسية:** من أهمها عدم الاستقرار السياسي والامني كما ان الحروب تعد النزاعات الداخلية والخارجية تسهم في عدم الاستقرار مما ينتج عنه ضياع فرص العمل وضياع الممتلكات ومن ثم السير نحو الفقر.

4. برامج الدعم الحكومي لمواجهة الفقر

تعرف برامج الدعم الحكومي في سياق الفقر بأنها "مجموعة من الإجراءات والبرامج التي تنفذ وتقدم من قبل الحكومة من خلال الإنفاق العام وهي ما يتم اقرارها بموجب الموازنة العامة للدولة تستهدف فيها فئات محددة من المجتمع مثل برامج الدعم الحكومي لأفراد وفئات المجتمع الفقيرة"، فالحكومة تهتم بتوفير الخدمات للقطاعات الاجتماعية الأساسية بهدف تحقيق التنمية الاجتماعية (الصحة والتعليم) بأسعار مدعومة تجعلها بمتناول الأفراد ممن هم تحت خط الفقر. ومن أهم البرامج الحكومية هي برنامج البطاقة التموينية التابع لوزارة التجارة وبرنامج الحماية الاجتماعية وبرنامج محو الأمية التابعين لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وترمي هذه البرامج إلى تحقيق البعد الاجتماعي من الإنفاق العام عند رفع المستوى الدخل الحقيقي لبعض أفراد المجتمع عن طريق الإعانات الموجهة لفئات معينة, وتعد من أهم البنود الرئيسية للموازنة الحكومية والإنفاق الحكومي ويشمل الإنفاق على برامج الدعم الحكومي مدفوعات الحكومة دون حصولها على سلع وخدمات مثل تأمينات البطالة والمعاشات، وهذا الإنفاق على برامج الدعم يتم استخدامها في تحويل الدخل بين فئات المجتمع لصالح الأقل دخلاً. (Al-Aa, 2024: 8)

ويتفق الباحثان مع دراسة (Al-Taie, 2014: 63) حول أهم المهام الأخرى التي تسعى سياسات الدعم لتحقيقها، ولاسيما في الدول النامية وبالاخص في العراق، هي نظام البطاقة التموينية والمتمثلة في توفير السلع الغذائية الأساسية للأفراد وبحصص ثابتة ومحددة, إذ تعد من أبرز آليات سياسات الدعم الحكومي نظراً لعدم تمييزها بين الأسر الغنية والأسر الفقيرة بخصوص نوعية وكمية السلع المدعومة والممنوحة للأسر ضمن هذا النظام.

5. أشكال الدعم الحكومي في العراق

ان الحكومات العراقية ومنذ سبعينيات القرن العشرين دأبت الى دعم الفئات الاجتماعية المختلفة, وبمختلف وسائل الدعم عن طريق التخصيصات المالية التي تطلقها سنوياً في موزانة الدولة السنوية مع اولوية في الصرف على الكثير من البنود الاخرى وهي نفقات يطلق عليه النفقات الحاكمة, وتتنوع فقرات هذا النوع من النفقات الى العديد من الانواع منها (البطاقة التموينية, نفقات دعم الوقود, نفقات دعاوى نزاعات الملكية, نفقات الادوية, نفقات شراء الحبوب الاساسية كالقمح والرز, نفقات استيراد الطاقة) كما تقوم الحكومة العراقية بوضع تخصيصات خاصة بشبكة الرعاية الاجتماعية والاعانات وغيرها. (Dadoosh, 2024: 8)

كما انه ومن خلال تحليل العديد من الدراسات مثل دراسة (Younis, Abdullah, et al. 2019: 8) , (Al-

(Tameemi & Neama, 2021: 16), (Al-Aa, 2024: 14) فإنه يمكن القول إن أشكال برامج الانفاق الحكومي في العراق تتمثل بالاتي:

- **برنامج البطاقة التموينية:** وهو برنامج يضمن ان يحصل الافراد على حصص من المواد الغذائية بسبب الحروب او الكوارث الطبيعية او الامراض, وقد تم تطبيقه في العراق منذ بداية تسعينيات القرن الماضي, وتكون حصص شهرية تتكون من المواد الغذائية الاساسية كالدقيق والرز والسكر والشاي وزيت الطعام وغيرها من المواد الاخرى.
- **القروض قصيرة الاجل المدرة للدخل:** وهي قروض تمنحها الدولة بفوائد منخفظه جداً الهدف منها مساعدة العاطلين عن العمل في ايجاد فرص عمل لهم من خلال اقامة المشاريع الصغيرة.
- **دعم الاسكان:** هو شكل اخر من اشكال الدعم الحكومي للحد من ظاهرة الفقر, ويكون من بأكثر من طريقة, فقد تنشئ الدولة منازل منخفظة التكلفة وتوزعها على الفقراء بمقابل بسيط او بدون مقابل.
- **دعم قطاع الصحة:** ويتمثل هذا الدعم من خلال الضمان الصحي اولاً والحصص الشهرية من الادوية الخاصة بالامراض المزمنة ثانياً, بالاضافة الى الدعم الموجه نحو تحمل جزء معين من تكلفة الادوية التي تم توزيعها على المرضى في المستشفيات, كذلك يوجد برنامج خاص بوزارة الصحة يتمثل في معالجة المرضى خارج العراق.
- **دعم الانتاج الزراعي:** يتخذ الدعم الحكومي للقطاع الزراعي العديد من الاشكال منها القروض بانواعها والتي تقدم للمزارعين, كذلك تقديم المواد الزراعية من اسمدة وبذور وغير ذلك وبأسعار رمزية, كما يمكن ان يتخذ شكل اخر وهو اعطاء المرونة للأستثمارات الخارجية في حدود معينة بحيث لا تؤثر على المزارعين المحليين, بالاضافة الى قيامها بمنع استيراد المنتجات الزراعية بين الحين والاخر لتشجيع الانتاج المحلي.
- **دعم المشروعات الريادية:** وهي مشاريع تعتمد على جانبين هما الابتكار والابداع الهدف منها تقديم منتجات وخدمات جديدة او قد تأخذ شكل اخر يتمثل في تطوير حلول لمشكلات موجودة وتقليدية, وهي من المشاريع التي تعتمد بشكل كبير على الدعم الحكومي

هناك العديد من برامج الدعم الحكومي المقدمة للأفراد من قبل الحكومة والتي لم يتم ذكرها على سبيل المثال لا الحصر (رعاية الايتام والمسنين وغيرها من البرامج الاخرى) ومن خلال استعراض برامج الدعم الحكومي يتبين للباحثان إن هناك العديد من الوزارات التي تعمل على تقديم هذه البرامج والتي تتمثل بالاتي (التجارة, العمل والشؤون الاجتماعية, المالية, الاعمار والاسكان, الصحة, الزراعة, التخطيط) وهذا يدل على ان موضوع الانفاق الحكومي هو موضوع كبير جداً ومهم لأنه يستهدف شريحة كبيرة وواسعة من افراد المجتمع العراقي وبالتالي فإنه من الضروري ان يتم الاهتمام به بشكل أكبر واخال الاساليب الحديثة التي يمكن ان تسهم في تنظيمه وتوجيهه بشكل أفضل نحو تحقيق الاهداف المرجوة منه.

6. دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في دعم برامج الدعم الحكومي للحد من الفقر

جاء في دراسة (Sun. 2025: 20) ان الذكاء الاصطناعي أحدث تحولًا جذريًا في برامج المساعدة الاجتماعية من خلال تعزيز كفاءتها ودقتها وإمكانية الوصول إليها. اذ غالبًا ما تعاني برامج الدعم الحكومي والمتمثلة هنا بأنظمة الرعاية الاجتماعية التقليدية بالعديد من المشكلات اهمها؛ عدم دقة استهداف المستفيدين, والتأخيرات البيروقراطية, وسوء تخصيص الموارد. وتعمل الحلول القائمة على الذكاء الاصطناعي على معالجة هذه المشكلات, إذ يمكن للحكومات ضمان وصول الموارد إلى المستحقين الفعليين مع تقليل الاحتيال والتكاليف الإدارية, وفي هذا الصدد ناقشت هذه الدراسة الموضوع من جوانب ثلاث هي:

- **تحديد الفقر والمساعدة الموجهة:** يُعد تحديد الأفراد والأسر المحتاجة أحد أهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال المساعدة الاجتماعية. إذ تعتمد الطرق التقليدية لتقييم الفقر على بيانات يتم الإبلاغ عنها ذاتيًا واستطلاعات دورية، والتي قد تكون قديمة أو غير دقيقة. في المقابل، تقوم النماذج التنبؤية المدعومة بالذكاء الاصطناعي بتحليل كميات كبيرة من البيانات الاجتماعية والاقتصادية في الوقت الحقيقي، بما في ذلك سجلات التوظيف، والإحصاءات الصحية، والمعاملات المالية، لتحديد الأفراد المعرضين لخطر الفقر بدقة أكبر. علاوة على ذلك، يمكن للتحليل الجغرافي المكاني المدعوم بالذكاء الاصطناعي رسم خريطة لتوزيع الفقر عبر المناطق، مما يمكّن صانعي السياسات من تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة. ومن خلال تحديد تجمعات الفقر، تستطيع الحكومات تنفيذ تدخلات موجهة في المناطق الأكثر احتياجًا، مما يقلل من التفاوت في توزيع المساعدات الاجتماعية.
- **تنفيذ السياسات الذكية:** يسهم الذكاء الاصطناعي في إحداث تحول في تنفيذ السياسات من خلال أتمتة عمليات اتخاذ القرار وتقديم توصيات مخصصة لبرامج المساعدة الاجتماعية. إذ تتضمن أنظمة الرعاية التقليدية إجراءات ورقية معقدة وتقييمات يدوية، مما يؤدي إلى تأخيرات وعدم كفاءة. أما الأتمتة المدعومة بالذكاء الاصطناعي فتعمل على تبسيط هذه العمليات، بما يضمن توزيعًا أسرع وأكثر عدالة للموارد. علاوة على ذلك، يعزز التخصيص المدعوم بالذكاء الاصطناعي فعالية برامج المساعدة الاجتماعية، إذ يمكن من خلال تحليل الوضع المالي للفرد، وحالته الصحية، ووضعه الوظيفي، تقديم توصيات مناسبة لكل حالة. فعلى سبيل المثال، قد يقترح نظام ذكاء اصطناعي برامج تدريب مهني للعاطلين عن العمل، أو رعاية صحية مدعومة للأسر منخفضة الدخل، أو مساعدات غذائية للأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي.
- **القضايا الأخلاقية والعدالة:** على الرغم من أن المساعدة الاجتماعية المدعومة بالذكاء الاصطناعي توفر العديد من الفوائد، إلا أنها تثير أيضًا قضايا أخلاقية وعدلية مهمة. ويُعد تحيز الخوارزميات، وخصوصية البيانات، والشفافية

من أبرز التحديات التي يجب معالجتها لضمان استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل مسؤول في أنظمة الرعاية الاجتماعية. ويحدث التحيز الخوارزمي عندما تنتج أنظمة الذكاء الاصطناعي نتائج غير عادلة أو تمييزية نتيجة الاعتماد على بيانات تدريب منحازة. فإذا كانت البيانات التاريخية تعكس عدم المساواة الاجتماعية القائمة، فقد تعزز نماذج الذكاء الاصطناعي هذه التحيزات بشكل غير مقصود.

كما اشارت الدراسة ان الحكومات يمكن ان تستفيد من الذكاء الاصطناعي لتعزيز عمليات اتخاذ القرار، وتحسين تقديم الخدمات الإدارية وجودتها، وتحسين تخصيص الموارد، فضلًا عن المبادرات الصحية العامة مثل أنظمة المراقبة الرقمية لمكافحة الأوبئة.

واوضحت دراسة (Boetto, 2025: 2) ان له دورًا مهمًا في برامج الدعم الحكومي وخصوصاً الصحية منها اذ يمكنه التنبؤ بالمخاطر من خلال تحليل مجموعات بيانات كبيرة لتحديد الأفراد الأكثر عرضة للخطر مثل التنبؤ بحالات الانتحار، والعنف الأسري، وحماية الأطفال. كما انه يسهم في تنفيذ تدخلات مبكرة تقلل من احتمالية حدوث الضرر, بالاضافة الى ذلك يوفر الذكاء الاصطناعي فرصاً كبيرة لتعزيز النتائج الاجتماعية العادلة وتحسين كفاءة العمل، إلا أنه في الوقت ذاته يطرح تحديات جوهرية تتعلق بالممارسات الأخلاقية، مثل التحيز، والشفافية، والمساءلة. وحسب ما اشارت دراسة (Karami et al., 2025: 3)انه في هذه الحالة قد يؤدي إلى انخفاض ثقة المواطنين بالحكومة، وانتهاك الخصوصية، وإثارة مخاوف تتعلق بالعدالة.

كما يمكن أن يعزز الذكاء الاصطناعي التحيزات الموجودة في البيانات، مما يؤدي إلى تنبؤات تمييزية ضد بعض الفئات. واشارت (Darmawati et al., 2025: 2) الى وجود جملة من التحديات الأخلاقية وقضايا المساءلة المرتبطة باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في مختلف المجالات، لاسيما في الخدمات المالية والاجتماعية، أهمية تبني إطار متكامل للمسؤولية الرقمية يضمن الاستخدام الرشيد لهذه التقنيات بما يخدم الأهداف التنموية، وفي مقدمتها الحد من الفقر.

وفي سياق الحد من الفقر، فإن هذا الدور الذي بدأت تقنيات الذكاء الاصطناعي تلعبه بشكل متزايد له من الأهمية في تحليل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للفقر، من خلال تحسين أساليب قياسه وتحديد أنماطه بدقة أكبر. والسبب في ذلك هو ان قياس الفقر تقليديًا يتم على مؤشرات نقدية ترتبط بالدخل وخطوط الفقر، إضافة إلى مؤشرات غير نقدية تعكس مستويات الحرمان في مجالات متعددة، مثل التعليم والصحة ومستوى المعيشة، ويُعد مؤشر الفقر متعدد الأبعاد من أبرز هذه الأدوات. ومع تطور تقنيات الثورة الصناعية الرابعة، أصبح بالإمكان توظيف الذكاء الاصطناعي في تحليل كميات ضخمة من البيانات واستخلاص أنماط معقدة للفقر، وهو ما سيسهم في اتاحة المجال امام الحكومات والمؤسسات لتصميم سياسات أكثر دقة وفعالية في استهداف الفئات الأكثر احتياجًا، وهو ما سيعزز وبلا شك كفاءة برامج الدعم الحكومي الموجهة للحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. (Insina et al., 2020: 1)

المحور الثاني : الجانب التطبيقي

اولاً. التوصيف المالي للتوازن المالي

يظهر الجدول (1) التوصيف المالي لمعدلات مؤشرات التوازن المالي، اذ اظهرت نتائج الجدول تفاوت في نسب التي حققتها المصارف عينة الدراسة، اذ يظهر العمود (1) معدلات مؤشر نسبة الموجودات المتداولة الى المطلوبات المتداولة، موجبة ومحصورة بين (1.2_1.8)، وهذه القيم تقترب من النسبة المطلقة للتداول (1:1)، مما يؤشر التزام المصارف التجارية بتعليمات البنك المركزي العراقي، التي تلزم المصارف التجارية باعتماد نسبة التداول كمؤشر لقياس السيولة النقدية لدى المصارف. اذ تسعى المصارف الى ايجاد توافق بين هيكل استحقاق المطلوبات وهيكل استحقاق الموجودات، وهي القاعدة الاساسية التي ترتكز عليها فكرة السيولة النقدية، التي تكفل عدم الخضوع لضغوط أنية ومستقبلية، وتمثل هذه النسبة مؤشر مهم في تقييم الوضع المالي للمصرف، فإذا انخفضت او ارتفعت عن المستوى المحدد، فأن ذلك يؤشر موقفاً سلبياً يعكس عدم القدرة على السداد وانخفاض قدرة المصرف على الاستثمار، وبالتالي انخفاض الربحية (الامام والخزعلي، 2017، 116-117).

المحور الخامس: الجانب العملي

من خلال هذا المحور سيتم استعراض التحليل الإحصائي ونتائج الدراسة وكما يلي:

تضمنت البيانات المستخدمة في البحث مجموعة البيانات التي تم جمعها من خلال منشورات مختلف الوزارات والتي من أهمها وزارة التخطيط, وقد تراوحت البيانات حول معدل البطالة ومؤشر التحول الرقمي والدعم الحكومي ومعدل الفقر على مستوى العراق وللسنوات من 2014 ولغاية 2024.

أولاً: تحليل الإحصاءات الوصفية للمتغيرات

ان الإحصاءات الوصفية تعد اولى الخطوات الأساسية المتبعة في سبيل فهم خصائص البيانات، كونها توضح طبيعة التوزيع، ومستوى التشتت وغيرها من القيم بين المتغيرات

الجدول (1): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مؤشر التحول الرقمي	2.54883	12.16963
مؤشر الدعم الحكومي	5.3975	1.21795
معدل البطالة%	12.9900	.80601
معدل الفقر%	21.1200	2.27489

المصدر: من اعداد الباحثان اعتماداً على نتائج التحليل الاحصائي.

وقد أظهرت النتائج ما يلي:

- أشارت نتائج التحليل الاحصائي إلى أن المتوسط لمعدل الفقر بلغ ما نسبته (21.12)، وهذا يعكس المستوى العام لمتوسط الفقر خلال فترة الدراسة.
- جاء الانحراف المعياري بنسبة (2.274)، وهذا ان دل على شيء فإنه يدل على ان هناك تباين بمستوى متوسط في هذه القيم بالاضافة الى عدم تجانس بين السنوات بشكل كامل.

وعليه يمكن القول، ان النتائج المتحققة تظهر أن البيانات مناسبة للتحليل الإحصائي، وأنها لا تحتوي على انحرافات ممكن ان تؤثر على دقتها.

ثالثاً: اختبارات الفرضيات

ويمكن استعراضها من خلال الاتي:

1. **اختبار الفرضية الرئيسة:** يوجد تأثير معنوي لتقنيات الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة التقارير المالية الحكومية مما يعزز كفاءة تخصيص الموارد لبرامج الدعم الحكومي للحد من الفقر في العراق.

الجدول رقم (2): نتائج تحليل الفرضية الرئيسة

المتغير المستقل	الرمز	المتغير التابع	قيمة β	قيمة T	المعنوية Sig
المقدار الثابت	B0	المتغير التابع	15.885	5.437	*0.000
المتغير المستقل	B1				*0.028
R2 = (0.759 a) adj.R2= (0.639) F(sig.) = 6.304 (0.00)					

** ** معنوي عند مستوى 0.05 * معنوي عند مستوى 0.05

* من اعداد الباحثان اعتماداً على نتائج التحليل الاحصائي.

ومن خلال الجدول اعلاه تبين للباحثان ما يلي:

- أظهرت نتائج التحليل الاحصائي أن قيمة (F = 6.304) عند مستوى دلالة (0.028)، وهذا المستوى أقل من (0.05)، وهذا يدل على أن النموذج معنوي إحصائيًا، وأن المتغيرات المستقلة مجتمعة لها تأثير معنوي في معدل الفقر.
- ان معامل الارتباط بلغت نسبته (R = 0.871) ، وهذه تعد قيمة مرتفعة بحيث تشير إلى ان هناك علاقة قوية بين المتغيرات المستقلة (الدعم الحكومي والبطالة والتحول الرقمي) ومعدل الفقر، وهو ما يعكس وجود ترابط واضح بين هذه المتغيرات.
- ان معامل التحديد بلغت نسبته (R^2 = 0.759) ، وهذا يدل على أن النموذج يفسر ما نسبته (75.9%) من اجمالي التغيرات في معدل الفقر، وهذه تعد نسبة عالية تعكس قوة النموذج بالاضافة الى قدرته التفسيرية وهذا يدل ان دمج المؤشرات الثلاث (البطالة والدعم الحكومي والتحول الرقمي) وهو ما سيسهم بشكل جوهري ومباشر في فهم والتنبؤ بالتغيرات الحاصلة في معدلات الفقر, في حين ترجع النسبة المتبقية والبالغة (24.1%) الى عوامل اخرى لم يتم تضمينها في متغيرات البحث.
- ان معامل التحديد المعدل بلغت نسبته (Adj R^2 = 0.639)، وهذا يدل على أن النموذج يحتفظ بقدرة تفسيرية ذات مستوى جيد, لكن بعد ان يتم تعديل تأثير عدد المتغيرات وحجم العينة، مما يدل على أن النموذج لا يحتوي على تفسيرات غير صحيحة.

2. **اختبارالفرضيات الفرعية**

الفرضية الاولى: يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لمعدل البطالة على معدلات الفقر في العراق.

الجدول رقم (3): نتائج تحليل الفرضية الفرعية الاولى

الفرضية	B	β	t	Sig
تأثير البطالة على الفقر	1.410	1.580	2.839	0. 030

** معنوي عند مستوى 0.05 * معنوي عند مستوى 0.05

المصدر: من اعداد الباحثان اعتماداً على نتائج التحليل الاحصائي.

ومن خلال الجدول اعلاه تبين للباحثان ما يلي:

- ان نتائج التحليل الاحصائي أظهرت أن قيمة معامل الانحدار لمعدل البطالة بلغت ما نسبته (B= 1.410) ، وان قيمته المعنوية (Sig = 0.030) ، وهي أقل من (0.05)، مما يدل على وجود تأثير معنوي لمعدل البطالة على معدل الفقر. كما أن إشارة المعامل موجبة، مما يعني أن العلاقة طردية، أي أن زيادة معدل البطالة تؤدي إلى زيادة معدل الفقر.
- بلغ معامل التأثير المعياري (β = 1.580)، وهذا يعني أن ارتفاع البطالة يؤدي إلى زيادة الفقر، وهو ما يتوافق مع الأدبيات الاقتصادية.

الفرضية الثانية: يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للتحول الرقمي الحكومي على معدلات الفقر في العراق.

الجدول رقم (4): نتائج تحليل الفرضية الفرعية الثانية

الفرضية	B	β	t	Sig
تأثير التحول الرقمي على الفقر	-0.405	-2.165	-2.917	0.027

** معنوي عند مستوى 0.05 * معنوي عند مستوى 0.05

المصدر: من اعداد الباحثان اعتماداً على نتائج التحليل الاحصائي.

ومن خلال الجدول اعلاه تبين للباحثان ما يلي:

- ان قيمة معامل الانحدار لمؤشر التحول الرقمي الحكومي (B = -0.405)، وان قيمته المعنوية (Sig = 0.027) ، وهي أقل من (0.05)، وهو ما يدل على ان هناك تأثير معنوي لهذا المتغير.
- ظهرت إشارة المعامل سالبة، وهذا ما يشير إلى ان هناك علاقة عكسية، بمعنى أن زيادة التحول الرقمي الحكومي تؤدي إلى انخفاض معدل الفقر. وهو ما يعكس الدور الإيجابي للتحول الرقمي في تحسين كفاءة الإدارة الحكومية من خلال اعداد التقارير المالية الحكومية مما يعزيز فعالية تخصيص الموارد.

الفرضية الثالثة: يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لمستوى الدعم الحكومي على معدلات الفقر في العراق.

الجدول رقم (5): نتائج تحليل تأثير مستوى الدعم الحكومي على معدلات الفقر في العراق .

الفرضية	B	β	t	Sig
تأثير الإنفاق الاجتماعي على الفقر	0.567	0.304	0.335	0.749

ومن خلال الجدول اعلاه تبين للباحثان ما يلي:

- ان قيمة معامل الانحدار لمؤشر الدعم الحكومي (B = 0.567)، وكانت القيمة المعنوية(Sig = 0.749) ، وهي أكبر من (0.05)، وهو ما يدل على عدم وجود تأثير معنوي لهذا المتغير على معدل الفقر.
- على الرغم من أن العلاقة موجبة، إلا أنها غير معنوية إحصائيًا، مما يشير إلى أن الدعم الحكومي في صورته الحالية قد لا يكون موجهًا بكفاءة نحو تقليل الفقر.
- ان قيمة الثابت بلغت ما نسبته (B = 15.885) وجاءت معنوية بنسبة (Sig = 0.002) ، وهذا يدل على ان معدل الفقر موجود بمستوى أساسي حتى في حالة ثبات المتغيرات المستقلة.

الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات:

1. ان اي قائمة او تقرير مالي هي وثيقة مهمة اذا ما كانت هذه التقارير المالية تمكن القائمون على صناعة القرار من امكانية تقييم كفاءة برامج الدعم الحكومي وتحديد اي انحرافات او عمليات هدر في الأموال المخصصة.
2. ان التطبيق الفعال للذكاء الاصطناعي يتطلب بنية تحتية تكنولوجية متقدمة وموارد بشرية ماهرة في الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات.
3. ان تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي يطرح تحديات جوهرية تتعلق بالممارسات الأخلاقية. مما يؤدي إلى انخفاض ثقة المواطنين بالحكومة، وإثارة مخاوف تتعلق بالعدالة.
4. ان النتائج الاحصائية فسرت نحو (75.9%) من التغيرات في معدل الفقر. كما أكد اختبار تحليل التباين معنوية النموذج ككل، إذ بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.028)، وهي أقل من (0.05)، مما يدل على وجود تأثير معنوي مشترك للمتغيرات المستقلة في معدل الفقر.

وعلى مستوى الفرضيات الفرعية، أظهرت النتائج:

- أن معدل البطالة له تأثير موجب ومعنوي في زيادة معدل الفقر.
- أن مؤشر التحول الرقمي له تأثير سالب ومعنوي، مما يشير إلى دوره في الحد من الفقر من خلال تحسين اعداد التقارير المالية وتعزيز كفاءة إدارة الموارد.
- لم يظهر مؤشر الدعم الحكومي تأثيرًا معنويًا، وهو ما قد يعكس ضعف كفاءة التخصيص أو وجود اختلالات في توجيه الإنفاق.

ثانيا: التوصيات

1. من الضروري ان يتم ادخال انظمة حديثة في عملية اعداد التقارير المالية الحكومية حتى يتم ضمان دقة وشفافية هذه التقارير.
2. ضرورة ان يتم التوسع بشكل اكبر في اعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الحكومية ذات العلاقة بالدعم الحكومي لمواجهة الفقر لما لها من ايجابيات في هذا المجال.
3. بما ان البطالة معامل مؤثر في معدلات الفقر, فإنه من الضروري ان يتم معالجة هذه الظاهرة لتأثيراتها في هذا المجال.
4. العمل على تشجيع الباحثين والاكاديميين على ان يقوموا بدراسات مستقبلية بإستخدام بيانات حديثة واعتماد نماذ اكثر حداثه مثل (التعلم الآلي) لقياس تأثيرها على التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية وغيرها من التخصصات ذات العلاقة.

توافر البيانات:

تم تضمين البيانات المستخدمة لدعم نتائج هذه الدراسة في المقالة.

تضارب المصالح:

يعلن المؤلفان أنه ليس لديهما تضارب في المصالح.

موارد التمويل:

لم يتم تلقي اي دعم مالي.

شكر وتقدير:

لا احد.

References:

1. Ahmed, Thabet Abdul Karim. (2024). Poverty and its impact on the educational sector (a case study of Iraq). Journal of the Iraqia University, Supplement Issue, Volume (21).

in developing countries: Review of poverty reduction approaches. Journal of Sustainable Development, 6(9).https://doi.org/10.5539/jsd.v6n9p25

10. Celestin, M. (2015). Public sector financial reporting: The battle between transparency, bureaucracy, and political influence in government accounting. Brainae Journal of Business, Sciences and Technology, 1(5), 562–572. https://doi.org/10.5281/zenodo.15034501
11. Dadoosh, Ali. (2024). Coordination between fiscal and monetary policies under increasing government intervention in Iraq (Government support versus intergenerational fiscal burden). Al-Bayan Center for Studies and Planning.
12. Darmawati, Darmawati, Jaafar, Noor Ismawati, HS, Rahmawati, Baja, Haniek Khoirunnissa, Purisamya, Asharin Juwita, Yolanda, Audrey Michelle Wenny, Amir, Baso, & Juanda, Muhammad Reza Pahlevi. (2025). The role of artificial intelligence in improving the efficiency and accuracy of local government financial reporting: A systematic literature review. Journal of Risk and Financial Management, 18(1), 601. https://doi.org/10.3390/jrfm18010601
13. Eradiri, B. M., Okocha, C., Ojo, O. E., Acheampong, E., Etana, O. M., & Oiwodu, U. P. (2024).Artificial intelligence, political accountability, and administrative efficiency: Pathways to good governance in the digital era. World Journal of Advanced Research and Reviews. https://doi.org/10.30574/wjarr
14. Ibitoye, A. D., Bolade, A. F., Onibonje, J. F., Dagunduro, M. E., Afolalu, S. A., & Odusina-Onavi, A. L. (2025). Artificial intelligence in public finance management: Predictive analytics for policy decision-making and resource allocation. NIPES Journal of Science and Technology Research, 7(2), 3037–3044.https://doi.org/10.37933/nipes/7.4.2025.51362
15. Igbokwe, C. I., Anikeze, N. H., & Ugwunwangwu, M. G. C. (2025). The role of artificial intelligence (AI) in enhancing

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

2. Ajiga, D. I. (2021). Strategic framework for leveraging artificial intelligence to improve financial reporting accuracy and restore public trust. International Journal of Multidisciplinary Research and Growth Evaluation, 2(1), 882–892. https://doi.org/10.54660/IJMIRGE.2021.2.1.882-892
3. Al-Aa Abbas Hussein Abd. (2024). The role of government support programs in reducing poverty in Iraq after 2003: The ration card as a case study (Master's thesis, University of Karbala, College of Administration and Economics).
4. Ali, M., Ahmad, S., Ahmed, S., & Gul, A. (2026). Artificial intelligence adoption in public policy processes and its effects on governance effectiveness and public sector management performance: Roles of decision-making quality and institutional accountability. Center for Management Science Research, 4(1), 135–149. https://doi.org/10.5281/zenodo.18333382
5. Al-Taie, Ahmed Hafez. (2014). The policies of governmental support in Iraq between acceptance and rejection.Iraqi Journal for Economic Sciences, 63–84.
6. Al-Tameemi, Arshed Daoud, & Neama, Nagham Hussein. (2021). The small entrepreneurial projects to support the Iraqi national industry: A survey study of the entrepreneurs of small enterprises. Entrepreneurship Journal for Finance and Business, 2(Special Issue), 15–27. https://doi.org/10.56967/ejfb2021157
7. Boetto, Heather. (2025). Artificial intelligence in social work: An EPIC model for practice. Australian Social Work.https://doi.org/10.1080/0312407X.2025.2488345
8. Boumedyen, H., & Keche, M. (2025). The role of artificial intelligence in enhancing governance and achieving sustainable economic development in Algeria. MECAS Review, 21(1).
9. Brandful Cobbinah, P., Black, R., & Thwaites, R. (2013). Dynamics of poverty

administrative accountability and financial reporting in selected public organizations in Enugu State, Nigeria. Newport International Journal of Current Research in Humanities and Social Sciences, 5(2), 54–65. https://doi.org/10.59298/NIJCRHSS/2025/5.2.54.65.00

16. Insina, Rusnita, Hamdan, Azuraliza Abu Bakar, & Sani, Nur Samsia. (2020). Does artificial intelligence prevail in poverty measurement? Journal of Physics: Conference Series, 1529, 042082. Kadhim, Tabseer Jawad, Kadhim, Haider Karim, & Al-Maliki, Ahmed Zahra Salman. (2020). Accounting disclosure in government financial statements and reports: A proposed modern model for government units in Iraq. Kufa Studies Center Journal, (59).
17. Karami, H., Cai, M., Pallili, V., Phatthanachaisuksri, L., Shure, N., & Kassens-Noor, E. (2025). Mapping AI's role in supporting or hindering the achievement of SDGs: A systematic review for AI in government. Open Research Europe, 5, 101. https://doi.org/10.12688/openreseurope.19696.1
18. Mwachikoka, C. F. (2024). Effects of artificial intelligence on financial reporting accuracy. World Journal of Advanced Research and Reviews, 23(3), 1751–1767.
19. Neiroukh, N., & Çağlar, D. (2025). Information systems quality and corporate sustainability: Unpacking the interplay of financial reporting, artificial intelligence, and green corporate governance. Systems, 13(5), 537.
20. Priyadi, U., & Arwani, A. (2024). Digital transformation: Artificial intelligence shaping the future of public sector. New Applied Studies in Management, Economics & Accounting, 7(4), 54–67.
21. Rajput, A., & Katamba, I. (2024). Leveraging artificial intelligence and big data in public accounting: Redefining audit practices and financial reporting. International Journal of Research Publication and Reviews, 5(11), 5516–5531.
22. Shirzad, A., & Rahmani, A. (2024). Smart Treasury: Leveraging Artificial Intelligence and Robotic Process Automation for Financial Excellence. Journal of Knowledge Economy Studies, 1(2), 65-86.
23. Sun, Q. (2025). Intelligent social welfare: How AI optimizes social assistance, elderly care, and healthcare systems. Digital Society & Virtual Governance, 1(1), 17–32. https://doi.org/10.6914/dsvg.010102
24. Touitou, D. (2025). Artificial intelligence and public financial governance: Mechanisms for employing modern technologies to enhance financial oversight in the Court of Accounts within the framework of IPSAS and ISSAI standards. ZAOULI, 11(1), 956–995.
25. Yamani, A. (2025). The role of artificial intelligence in enhancing financial reporting quality: Evidence from Saudi Arabia's Vision 2030 transformation. Journal of Modern Accounting and Auditing, 21(4), 237–251.
26. Younis, Hassan Abdullah, Haider Atta Zabin, & Natik Jabbar Al-Khafaji. (2019). Government support for agricultural activity under cost–benefit analysis and its role in achieving economic and social benefits. Journal of Administration and Economics, College of Administration and Economics, University of Karbala.
27. Zwaid, J. C., & Mohammed, Z. F. (2023). The impact of artificial intelligence systems and technology on the sustainability of the quality of financial reports. Al Kut Journal of Economics and Administrative Sciences, 15(49).